

عوامل أساسية.² وفي الوقت ذاته، يتفاقم انعدام الأمن الغذائي وأشكال مختلفة من سوء التغذية بسبب التمييز وأوجه عدم المساواة.

وعلى الرغم من بعض التقدم المحرز على مرّ العقود، لا يزال العديد من النساء والفتيات عرضة للعنف والتمييز وعدم المساواة في جميع أنحاء العالم، ويتجلى ذلك من خلال التحديات المتعددة التي تتضمن الحاجز أمام آليات اتخاذ القرار؛ وعدم الحصول المتكافئ على الموارد الإنتاجية الأساسية أو التحكم بها، وكذلك الأصول، والتكنولوجيات، والتعليم، والخدمات المالية، والفرص الاقتصادية، وأيضًا عدم التكافؤ في الحصول على الحماية الاجتماعية، وعدم التوازن والاعتراف بمسؤوليات العمل في مجال الرعاية أو العمل المنزلي، والحصول المحدود على خدمات الرعاية الصحية الأساسية، من بين جملة أمور.

وتشير نتائج محاكاة نموذج اقتصادي قياسي للفوائد المحتملة على مستوى الاقتصاد الكلي في ما يتعلق بالاقتصاد والأمن الغذائي، إلى أنه في حال تمّ سدّ الفجوات الجنسانية في الإنتاجية الزراعية والأجور في النظم الزراعية والغذائية، فمعالجة تلك الفروقات قد تؤدي إلى زيادة تبلغ نحو ترليون (1) دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وانتشال حوالي 45 مليون شخص من براثن انعدام الأمن الغذائي. وقد تقلّل إزالة هذه التباينات الجنسانية من الفجوة الحالية بين النساء والرجال من حيث انعدام الأمن الغذائي بنسبة لا تقل عن 57 في المائة.³

وفيما تعترف نسبة 75 في المائة من وثائق السياسات المتعلقة بالتنمية الزراعية والتنمية الريفية في 68 بلدًا بدور المرأة و/أو التحديات التي تواجهها في مجال التنمية الزراعية والريفية، إلا أن نسبة 19 في المائة فقط منها تشمل أهدافًا على مستوى السياسات مرتبطة بالمساواة بين الجنسين.⁴

ولأجل عكس هذه الاتجاهات في ظلّ هذا السياق العالمي الحافل بالتحديات وإطلاق العنان لإمكانية تحقيق فوائد اقتصادية بالغة جراء سدّ هذه الفجوات الجنسانية، يتعيّن على البلدان وضع السياسات واتخاذ الإجراءات من خلال تحويل نظمها الغذائية بهدف معالجة عدم المساواة بين الجنسين والتوصل إلى إعمال حقوق المرأة والفتيات. وهذا أمر ملّح وأكثر أهمية من أي وقت مضى لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع.

وكانت لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة)، بصفتها جهاز الأمم المتحدة الأبرز والأشمل المعني بالتقارب بين سياسات الأمن الغذائي والتغذية، قد صادقت على "الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية" في دورتها العامة الحادية والخمسين، نتيجة عملية تشاور شاملة متعددة أصحاب المصلحة وعملية تفاوض، بهدف تزويد الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين بتوجيهات على مستوى السياسات المتعلقة بكيفية معالجة التفاوتات بين الجنسين بطريقة شاملة في سياق الأمن الغذائي والتغذية، والتقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات.

وتُمثل هذه الخطوط التوجيهية أول اتفاق عالمي بشأن السياسات يتم التفاوض عليه بين الحكومات وأصحاب المصلحة المتعددين الذي يلتزم أعضاء اللجنة بموجبه بمعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين وتشجيع تمكين المرأة والفتيات، وتعزيز

² المرجع نفسه.

Mane, E., Giaquinto, A.M., Cafiero, C., Viviani, S. & Anriquez, G. 2024. [Why are women more food insecure than men? Exploring socioeconomic drivers and the role of COVID-19 in widening the global gender gap – Background paper for The status of women in agrifood systems](#). Rome, FAO.

⁴ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2023. [وضع المرأة في النظم الزراعية والغذائية – موجز](#). روما.

درجة أعلى من الاتساق بين السياسات المتعلقة بخطط المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات والأمن الغذائي والتغذية، ودعم إجراءات السياسات المتعاضدة.

المنتدى حول اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية

يتواصل عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى ما هو أبعد من الموافقة على الأدوات الخاصة بسياساتها. فأعضاء اللجنة وأصحاب المصلحة هم مسؤولون بشكل طوعي عن ضمان تحويل أدوات السياسات هذه المعتمدة على المستوى العالمي إلى إجراءات ملموسة على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية. وسيطلب التنفيذ الناجح للخطوط التوجيهية التزامًا مستدامًا من قبل كل أصحاب المصلحة، إلى جانب الموارد المناسبة والسياسات والبرامج الداعمة.

وكما هو متوقع وفقًا لبرنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات للفترة 2024-2027، سيتم عقد منتدى حول اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات يوم الخميس، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2024 خلال الجلسة العامة للدورة الثانية والخمسين للجنة.

وسيواف هذا المنتدى فرصة لمناقشة وحشد الالتزامات السياسية من قبل الحكومات والجهات المانحة والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظمة الأمم المتحدة من أجل مواصلة تعزيز وتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات. كما يمكن أن يقدم المنتدى المساعدة في تحويل هذه الالتزامات إلى إجراءات عملية، علمًا أنه في عام 2025، سيحتفل المجتمع الدولي بمرور ثلاثين عامًا على انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين⁵ لعام 1995، مع الإشارة إلى القرار الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعلان عام 2026 السنة الدولية للمزارعات.⁶

وسيجمع المنتدى الجهات الفاعلة المختلفة في النظم الغذائية والتغذية بهدف:

- مشاركة الخطط والأفكار المتعلقة باعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية؛
- والتركيز على الطريقة التي يمكن من خلالها للخطوط التوجيهية أن تكون بمثابة أداة مفيدة لواضعي السياسات والشركاء في التنمية؛
- والبحث في كيفية استخدام الخطوط التوجيهية على المستويات الإقليمية والقطرية والمحلية؛
- ومناقشة دور مختلف أصحاب المصلحة وآليات التنسيق في تعزيز اعتماد الخطوط التوجيهية؛
- ومناقشة كيفية حشد التزام أصحاب المصلحة لزيادة اعتماد وتطبيق الخطوط التوجيهية في سياقات محددة.

ويتاح مزيد من المعلومات عن شكل المنتدى ومجرياته ضمن دليل الدورة الثانية والخمسين للجنة (الوثيقة CFS 2024/52/Inf.2).

⁵ إعلان ومنهاج عمل بيجين الذي اعتمده 189 بلدًا بالإجماع في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين عام 1995.

⁶ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/78/L.59